الثورة الاربعاء 15ذو الحجة 1433 هـ - 31 اكتوبر 2012م العدد (17514)

اليمن تتراجع ١٧مرتبة في التقرير الدولي لأداء أنشطة الأعمال ٢٠١٢م

خبراء يضعون رؤية متكاملة لإصلاح وتطوير بيئة الأعمال

تراجعت اليمن ١٧ مرتبة في التقرير السنوي لمؤشر بيئة أداء الأعمال الصادر نهاية الأسبوع الماضي عن البنك الدولي ،حيث تراجعت للمرتبة ١١٨ من المرتبة ١٠١ من بين ١٨٤ دولة كانت عليها مطلع العام الحالي.

وشمل التراجع معظم مؤشرات قياس أداء الأعمال ،المتمثلة بعملية بدء تنفيذ المشاريع ومنح التراخيص وحماية المستثمرين ودفع الضرائب وغيرها من المؤشرات المعتمدة في قياس بيئة أداء الأعمال من قبل المؤسسات والخبراء التابعين للبنك الدولي.

ووفقا لخبراء اقتصاد وإدارة أعمال فإن هذا التراجع الكبير يعتبر مؤشراً واضحاً لتراجع مختلف الأعمال التجارية والاقتصادية والاستثمارية وعدم قيام الجهات المختصة بأي إجراء تشريعي أو قانوني لتسهيل الأعمال وخلق بيئة محفزة وآمنة لرؤوس الأموال وممارسة مختلف الأعمال والأنشطة الاقتصادية.

ويضع الخبراء رؤية متكاملة لاصلاح وتطوير بيئة أداء أنشطة الأعمال في اليمن من خلال إيجاد منظومة شاملة من التشريعات والقوانين الهادفة لتبسيط الأعمال وتحسين المناخ الاستثماري في البلاد.

مؤكدين أهمية القيام بجهود كبيرة في مجال الاصلاحات التشريعية والقانونية الهادفة لتبسيط الأعمال وتحسين المناخ الاستثماري في البلاد.

استطلاع / محمد راجح

بحسب التقرير الدولي لأداء أنشطة الأعمال ٢٠١٢م حصلت "الثورة" على نسخة منه فقد شمل تراجع بلادنا اغلب المؤشرات القياسية ،حيث تراجعت في مؤشر بدء المشروع إلى المرتبة ١١٠ من المرتبة ٦٤ ، والى المرتبة ٦٢ من المرتبة ٣٠ في مؤشر استخراج تراخيص البناء ، واحتلت المرتبة ١١٢ من المركز ٢٥ في المؤشر الخاص بالحصول على الكهرباء.

وانخفض مؤشر اليمن مرتبتين في تسجيل الممتلكات من المرتبة ٥٧ إلى ٥٩ ، وتراجعت ثلاث مراتب في مؤشر الحصول على الائتمان من ١٦٥ إلى ١٦٧ ، وكذا ثلاث مراتب في حماية المستثمرين من ١٣٦ إلى ١٣٧ ومرتبة واحدة في عملية دفع الضرائب من ١١٢ إلى ١١٣ .

وبينما تقدمت بلادنا مرتبة واحدة في مؤشر التجارة عبر الحدود من ١٢٢ إلى ١٢١ تراجعت سبعة مراتب في تنفيذ العقود.

رؤية

يضع خبراء رؤية متكاملة لإصلاح وتطوير بيئة أداء أنشطة الأعمال في اليمن من خلال إيجاد منظومة شاملة من التشريعات والقوانين وتنفيذها على أرض الواقع لتحفيز الأعمال وتنميتها

مؤكدين أهمية بذلك جهود كبيرة في مجال الإصلاحات التشريعية والقانونية الهادفة لتبسيط الأعمال وتحسين المناخ الاستثماري في البلاد.

مشددين على ضرورة مواصلة الإصلاحات والعمل على تحسين التشريعات الضريبية وتبسيط الإجراءات الخاصة بالإدارة الضريبية وتقديم المزيد من الحوافز للمستثمرين وإيجاد نظام جديد للارتقاء بالعمل الجمركي وإيجاد آلية صحيحة وفعالة بين الجهات العاملة في مجال الأراضي.

ويدعو أستاذ إدارة الأعمال الدكتور ياسين الحمامي إلى ضرورة إصدار قانون مزاولة المهنة والعمل على إعادة المواءمة وإزالة التداخلات في القوانين وإصدار القوانين الجديدة مثل قانون السجل العقاري والأراضي إلى جانب إعادة النظر في تحديد استخدامات الأراضي وتحديث التشريعات القضائية.

ويشير إلى أن تحسين بيئة أداء الأعمال يتطلب كذلك إعادة النظر في قصور بعض الجوانب الفنية وتفعيل الموجود منها لتحسين إجراءات التنفيذ وأيضا إعادة النظر في تحديد استخدامات الأراضي وتحديث المخططات والإجراءات القضائية المتبعة في عملية الضبط، و إيجاد آلية فعالة بين الجهات العاملة في مجال الأراضي من وقف وإحلال وخاص وإزالة الضرر عن تداخلات القوانين المتعلقة بذلك ،وأهمية العمل على تقديم المزيد من التسهيلات في المجال الجمركي والتزام المتعاملين بتقديم المستندات الصحيحة وإيجاد ضوابط للمخلصين الجمركيين.

مؤكدا أهمية إعداد المخطط العام للمدن لمعرفة النمو وتوجهه بطريقة صحيحة وإنجاز النافذة الواحدة في المجال الجمركي والأهم إجراء إصلاحات جذرية في النظام الجمركي الذي يعاني من ترهل وتعثر كبير وكذا تطبيق النظام الضريبي الحديث المرتكز على أنظمة مؤسسية والكترونية متطورة وضرورة التنفيذ الفوري لنظام الضريبة العامة على المبيعات ، بالإضافة إلى إزالة التداخلات بين القوانين العقارية والخاصة بالبناء والسجل العقاري وقانون السلطة المحلية وإشراك القطاع الخاص في ذلك.

ويلفت إلى ضرورة تبسيط الإجراءات وتقصير زمن المعاملات بواسطة اقتناء نظام الكتروني جديد المتمثل بالنظام الآلي للأسكودا والذي يدعم تقديم المستندات الكترونيا، وضرورة إعادة النظر في منهجية تقييم البنك الدولي الخاص بمؤشرات التجارة من جانب فترة التخليص الجمركي.

ويؤكد الخبراء على أهمية دعم مصلحة الجمارك في إيجاد المختبرات الجمركية بهدف التسريع بإنجاز الأعمال عن طريق خلق نافذة واحدة للعمل الجمركي وأيضا الارتقاء في عملية التدريب والتأهيل وإدارة المخاطر بالمصلحة .

ويشدد الدكتور ياسين على جودة الإجراءات التي اتخذتها مصلحة الضرائب في إصلاح وتطوير الإدارة الضريبية وتنفيذ مشروع مكننة العمل الضريبي وإعداد الدراسات اللازمة بتحديد الآثار المترتبة على خفض الضريبة وكيفية تعويض النقص بحيث لا يؤثر على الإيرادات.

ويلفت إلى أهمية استخدام الضرائب بما يخدم السياسة المالية والنقدية وبما يؤدي إلى الحد من التضخم وأيضا تشجيع الأنشطة الصغيرة ووضع نظام لهذه الفئة واعتماد نظام النافذة الواحدة في الإدارة الضريبية وإيجاد هيكل مرن يساعد في تبسيط الإجراءات من هذا الجانب.

قطاع تجاري

تسيطر التجارة على قطاع الأعمال في اليمن بنسبة ٥٦٪ يليه قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بما نسبته ٣٣٪. بينما المنشآت الأعمال العاملة في القطاع الصناعي لا تتعدى نسبتها الـ١٠٪ ، وتفاوتت نسب منشآت الأعمال العاملة في مجالات أخرى كالزراعة والنقل والبناء ما بين ١٪ و٢٪ و١ ,٠٪ لكل مجال على التوالي.

وتعتبر معظم منشآت الأعمال نظامية والغالبية العظمى منها مؤسسات فردية بنسبة ٨٧٪ ولا تتعدى نسبة المنشآت العاملة بنظام الشركات التضامنية أو ذات المسئولية المحدودة الـ٩٪.

وتتطلب عملية تطوير بيئة إدارة الأعمال في اليمن التركيز على جودة إدارة الاقتصاد المحلي في تنمية القطاع الخاص وتحسين العلاقة بين منشآت الأعمال في كافة المحافظات وبين منظمات القطاع الخاص والسلطات المحلية بهدف تحسين إدارة الاقتصاد المحلي.

كما أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في رغبة والتزام المستثمرين على القيام بأعمال في محافظة ما مثل حجم اقتصاد المحافظة والبنية التحتية والموارد البشرية والموقع الجغرافي.

وتمثل هذه العوامل فقي مجملها مزايا للمحافظات التي ليس للسلطات المحلية القدرة على التأثير عليها أو تغييرها على المدى القصير والمتوسط، بالإضافة إلى إنشاء أساس متين يمكن استخدامه لرصد الإنجاز والتقدم المحرز في جهود الإصلاح الخاصة بتحسين بيئة ممارسة الأعمال.

ويرى خبراء في البنك الدولي أهمية تكييف مبادرات الإصلاح التي تستهدف تطوير وتسهيل عمل القطاع الخاص على المستوى المحلي وضرورة استخدام نتائج مؤشر بيئة الأعمال المحلية كنموذج لتحديد نقاط القوة وفرص التحسين في أداء القطاع الخاص.

أنشطة الأعمال

يعد تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٣م الذي حمل عنوان إجراءات حكومية أكثر ذكاء لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة" الإصدار العاشر في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، وقد سجلت هذه التقارير على مر السنوات العشر الماضية قرابة ٢٠٠٠ إصلاح إجرائي تم تنفيذها في ١٨٠ بلداً ،وعادت هذه الإصلاحات بفوائد جمة على أصحاب مشروعات العمل الحر بأنحاء العالم.

ويفيد التقرير أن أصحاب المشروعات الحرة المحليين بالبلدان النامية صاروا يجدون سهولة أكبر في ممارسة أنشطة الأعمال مقارنةً بأي وقت مضى خلال السنوات العشر الماضية، وهو ما يسلط الضوء على أهمية ما تم إحرازه من تقدم في تحسين الممارسات الإجرائية لأنشطة الأعمال بأنحاء العالم.

وأظهر التقرير أنه خلال السنة الأخيرة وحدها، قام ١٠٨ بلدان بتنفيذ ٢٠١ إصلاح تنظيمي لتيسير ممارسة أنشطة الأعمال على أصحاب المشروعات الحرة المحليين.

واستأثرت منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى بالنصيب الأكبر بين البلدان التي أدخلت إصلاحات إجرائية إذ ادخلت ٨٨ في المائة من بلدان المنطقة إصلاحات في واحد على الأقل من المجالات التي يشملها التقرير. وأظهر التقرير أن البلدان الأوروبية التي تمر بضائقة مالية تعمل على تحسين الإجراءات المنظمة لأنشطة الأعمال ضمن جهودها الرامية إلى إرساء أسس أكثر قوة للنمو على الأمد الطويل.

واحتلت سنغافورة، للعام السابع على التوالي، صدارة الترتيب العالمي على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال،وشاركها في المراكز العشرة الأولى البلدان التالية ذات التنظيم الأكثر تيسيرا لأنشطة الأعمال : هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، والنرويج، والمملكة المتحدة، والجمهورية الكورية، وجورجيا، واستراليا.

واحتلت صدارة قائمة البلدان التي سجلت أكبر تحسينات في تيسير أنشطة الأعمال خلال العام المنصرم بولندا، وسري لانكا، وأوكرانيا، وأوزبكستان، وبوروندي، وكوستاريكا، ومنغوليا، واليونان، وصربيا، وكازاخستان.

ترتيب الدول

يرتب التقرير البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في ١٠ مجالات إجرائية، مثل بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات وتشغيلها)، وتسوية حالات الإعسار، وإنفاذ العقود. وقد توسعت منهجية التقرير هذا العام لتشمل مؤشرات الحصول على الكهرباء.

وفقاً للتقرير فقد حقق المغرب أكبر تحسن في الإجراءات الحكومية المنظمة لعمل الشركات مقارنة بباقي بلدان العالم، حيث صعد في الترتيب العام بواقع ٢١ مركزا ليصل إلى المركز ٩٤، وذلك نتيجة لقيامه بتبسيط إجراءات إصدار تراخيص البناء، وتسهيل الأعباء الإدارية للامتثال للنظام الضريبي، وزيادة سبل الحماية لأصحاب حصص الأقلية. يُذكر أن المغرب قد قام بتطبيق ١٥ إصلاحاً في الإجراءات المنظمة لعمل الشركات منذ عام ٢٠٠٥م.

ووجد التقرير أن ستة من بين ١٨ إصلاحاً إجرائياً قامت بها بلدان المنطقة أدت إلى تسهيل تأسيس الشركات؛ فعلى سبيل المثال، قام الأردن بتخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدء نشاط تجاري جديد، في حين أدى نظام الشباك الواحد الجديد الذي طبقته سلطنة عمان تيسيراً على أصحاب المشاريع إلى اختصار الوقت اللازم لتأسيس الشركات من سبعة إلى ثلاثة أيام.

من جهة أخرى، حافظت المملكة العربية السعودية على تصدرها لبلدان المنطقة، حيث احتفظت بالمرتبة الثانية عشرة في الترتيب العالمي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وطبقت قطر أول إصلاحات لها منذ عام ٢٠٠٥م، وصعدت إلى المركز ٣٦ في الترتيب العالمي بعد تحسين نظام معلوماتها الائتمانية. وقامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتبسيط ا الاجراءات لتأسيس الشركات، وحسنت ترتيبها إلى المركز ٣٣.

وتوضح البيانات الجديدة التي أوردها التقرير أن بإمكان المنطقة تحسين سبل الحصول على المعلومات المتعلقة بالإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال. وفي هذا الصدد، قالت داليا خليفة، المستشارة بإدارة المؤشرات والتحليلات العالمية بمجموعة البنك الدولي: "من شأن تقوية المؤسسات وتحسين إتاحة الحصول على المعلومات تسهيل عمل أصحاب المشاريع بالمنطقة، إذ يضطر أصحاب المشاريع في الوقت الحالي، في أكثر من نصف بلدان المنطقة، إلى مقابلة أحد المسؤولين الحكوميين لمعرفة جداول الرسوم أو المستندات المطلوبة كي يتمكن من استيفاء العديد من إجراءات الأعمال. ومما لا شك فيه أن بإمكان مبادرات الحكومة الإلكترونية المساعدة في تخفيف الأعباء البيروقراطية عن كاهل أصحاب المشاريع عن طريق طرح حلول شفافة وقابلة للاستمرار".

وفقاً لتقرير حديث:

قطاع الكهرباء يتسم بأنظمة إدارية معقدة ويحتاج لإجراءات إصلاحية جذرية عاجلة

كتب/ محمد راجح

اعتبر تقرير اقتصادي حديث تحسين توفر وانتظام الطاقة الكهربائية أمر لابد منه لإحداث نمو اقتصادي مستدام وخلق بيئة مؤتية للأعمال ورؤوس الأموال خلال الفترة القادمة.

وأكد التقرير أن الأحداث الماضية التي شهدتها اليمن تسببت في حدوث أزمة طاقة خطيرة خلال العامين الماضي والحالي على الرغم من أن ضعف أداء قطاع الطاقة الكهربائية ليس نتاج للأزمة بل نتيجة لوضع متدهور شهده هذه القطاع الحيوي خلال العقد الماضي.

وكشف التقرير عن اتسام قطاع الكهرباء في اليمن بأنظمة إدارية معقدة وسوء أداء المؤسسات الرسمية وعدم كفاءة القدرات ونقص الاستثمار وضعف الإدارة المالية ، كما أن الدعم المباشر وغير المباشر لقطاع الطاقة يضر بالموارد المالية الشحيحة وتحويلها من جوانب النمو الحرجة الأخرى ومكافحة الفقر.

وحتى مع تقليص الدعم بحسب التقرير سوف تكون هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة جديدة في قطاع الطاقة الكهربائية لتلبية الطلب السريع المتنامي خلال العامين المقبلين.

الثورة/

اتهام لبعض أفراد القطاع الخاص بالاحتكار والاعتماد على الأزمات في تحقيق الأرباح

اتهم اقتصاديون القطاع الخاص بالممارسة الاقتصادية الاحتكارية المعتمدة على الربح السريع والأزمات والمشاريع الهشة لتحقيق الأرباح دون القيام بأي دور اقتصادي يخدم الوطن.

مؤكدا عدم وجود شراكة حقيقة بين الحكومة والقطاع الخاص، رغم الجهود التي قامت بها الحكومة منذ انطلاق برنامج الإصلاح الإقتصادي والمالي في مطلع العام١٩٩٥م وحتى الآن، من اجل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لقيادة النشاط الإقتصادي والاستثماري، إلاَّ أن هذا القطاع لم يتمكن حتى الآن من أن يكون المحرك الرئيسي لهذا النشاط، وأن يسهم بصورة فعالة في الدفع بمسيرة الاستثمارات في اليمن.

وعزا الاقتصاديون تعثر الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص إلى عدم وجود تحديد واضح لمفهوم الشراكة وطبيعة مكوناته وعناصره الأساسية لدى كل من الحكومة والقطاع الخاص بصورة أساسية، وكذلك إلى عدم وجود آلية مؤسسية تنظِّم عملية التشاور والتنسيق، وتحدد كذلك أدوار ومجالات التعاون والتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص بالاضافة الى عدم امتلاك الدولة حتى الآن رؤية واضحة لطبيعة دورها الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب عليها القيام به في ظل إقتصاد السوق، حيث أن مفهوم تغير دور الدولة في ظل اقتصاد السوق والياته لا يعني استبعادها أو تحييدها، وإنما يتعلق الأمر بتحديد طبيعة ونطاق وحجم هذا الدور. ويخلق هذا الوضع عادة عوائق ومشاكل عديدة أمام أنشطة القطاع الخاص واستثماراته.

وبناءً على ذلك فإن نجاح الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بحسب الاقتصاديين يمكن من خلال تحديد مفهوم الشراكة، وإبراز أهم العوامل الرئيسية التي تدفع إلى قيام شراكة حقيقية وفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص بما في ذلك إبراز أهمية الدور الاقتصادي والإجتماعي الذي يقوم به القطاع الخاص، كونه يشكل أحد العوامل الهامة والبارزة لقيام شراكة حقيقية مع الدولة،وتشخيص طبيعة الوضع الراهن للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وكذا تحديد واقتراح أهم وأبرز المتطلبات (المرتكزات) الأساسية لتعزيز الشراكة الحكومة والقطاع الخاص كمنطلق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

نجاح

وخلصت دراسة اقتصادية إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بمعدلات أسرع وأكبر تتوقف بشكل كبير على طبيعة ونوعية العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأنه بقدر ما ترتقي العلاقة بين القطاعين إلى مستوى كبير من الشراكة، فإن التسريع بمعدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل الجديدة وخطوات التنمية تكون أسرع وأكبر وذات آثار إيجابية وأكثر اتساعاً وانتشاراً. كما أن إقامة شراكة إيجابية وفاعلة بين القطاعين سوف تسهم في تعزيز دور القطاع الآخر، وتزيد من كفاءة وفعالية أدائه، بحيث يمكن لكل قطاع أن يوازن ويكمّل دور القطاع الآخر. كما أن نقاط القوة في قطاع معين قد تؤدي إلى تقوية نقاط الضعف في القطاع الآخر.

وتؤكد أن التجارب العملية لكثير من الدول التي سبقت اليمن تشير إلى أن سياسات القطاع الخاص وتوجهاته الاستثمارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الدور الذي تقوم به الدولة وبطبيعة التوجهات العامة للسياسات والقرارات التي تتخذ، والإجراءات والتدابير التي تنفذ، وبحيث تساهم في مجملها إما بخلق بيئة ملائمة ودائمة لأنشطة القطاع الخاص ومحفزة لاستثماراته، أو بيئة معيقة ومحبطة، وفي بعض الأحيان بيئة طاردة ولذلك فإن مستقبل دور القطاع الخاص وتوسيع مشاركته في النشاط الاقتصادي ومساهمته في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي إقامة شراكة حقيقة وإيجابية مع القطاع الخاص يتطلّب توفر مجموعة من المتطلبات الضرورية، من بينها توفير إطار مؤسسي ينظم العلاقة، ويحدّد أسس التعاون والتكامل بين الطرفين، مع مراعاة المراجعة المستمرة لهذا الإطار على ضوء التطورات والمستجدات للبيئتين الخارجية والداخلية للقطاع الخاص.وترى أن الشراكة الحقيقية والفاعلة بين الطرفين بحاجة إلى توفر أسس ومنطلقات عديدة، يأتي في مقدمتها اتسام رؤية الدولة تجاه القطاع الخاص وخيارها الاقتصادي بالوضوح والشفافية وعلى كافة المستويات الحكومية، بحيث لا يحدث تناقض بين ما تعلنه الدولة في الظاهر وبين ما يتم على الواقع العملي. ولذلك من الأهمية تطوير رؤية الدولة لمفهوم اقتصاد السوق، ولطبيعة دورها في إطاره. وينطبق ذلك على رؤية الحكومة للقطاع الأهلي وتحديد مسئولية الدولة ومهامها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي، وتطبيق القواعد القانونية والأنظمة الإدارية، وتوفير بيئة الأعمال المناسبة والمناخ الاستثماري الملائم، وتوفير سياسات اجتماعية متكاملة وتعزيز مظاهر الأمن والاستقرار السياسي والأمني على المستويين الداخلي والخارجي.